



كوت ماري عراقي
داد كاي بالاي نيوتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣/تعددية/تبريز/٢٠١٣

تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥ برئاسة القاضي السيد سعدت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه سعد واكرم احمد بابان وسعد صائب النقيبدي وعود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوريكين وحسين ابو كثن المألوين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي :

- المسورة - المعترضة - ايمان حسن حامد - وكيلها الصاحبان وعبد عبد الحمير الشراي و والي جلم الوائي .
- المعوز عليه - المعترض عليه ارباب مجلس محافظة نينوى/إضافة لوثيقته وكلاء المسوققان المقسوقيان زيد عبد القادر حسن ويحيى رياض سعد .

الإجراءات

ادعت المعترضة (المعيضة) أمام محكمة القضاء الإداري بأن مجلس محافظة نينوى اصدر قراره المرقم (٣١٥) لسنة ٢٠١٢ القاضي في تلقرة (اولاً) مله على انتهاء عضويتها في مجلس المحافظة وقد تيفت به بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٥ وحيث ان انتهاء عضويتها لا سند له من القانون حسب ادعائها بسبب ان استجوابها لم يجري بصورة اصولية كما تقضي به المادة (٦/الفقرة ثانياً) من النظام الداخلي لمجلس محافظة نينوى ، كما انه لم انتهاء عضويتها وهي قائمة متمتعة بإجازة مرضية رسمية اسداها ثلاثون يوماً طيفاً للتقرير الطبي الصادر عن مستشفى ابن سينا العسكري والصداق عليه من رئيس المجلس نفسه ، كما انه لا يوجد أي سبب من الأسباب المصرية للإعفاء المعهدة بالمادة (٧/الفقرة ثانياً/ثانياً) من قانون المحافظات غير المنتظمة بالاقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل واستناداً على احكام المادة (اولاً) من القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ ، قانون تعديل قانون المحافظات غير المنتظمة بالاقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ ، اقيمت (المعترضة)/المعيضة دعواها أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٦ طلبت فيها الحكم بإلغاء قرار مجلس المحافظة المرقم (٣١٥) لسنة ٢٠١٢ الصادر في ٢٠١٢/١٠/١٥ ، وللجهة المرفعة العضوية العلية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٨ وبمعدد الاشارة (١١٩/ق/٢٠١٢) حكماً بالانقضاء

كوت مھاری عیراق
داد کای بالائی نییھتھادو




جمھوریة العراق
المھكمة الاتحادیة العلیا


العدد: ٢٣/التحادیة/تسبیز/٢٠١٣


بخطی برود دعوی المھرضة . ولعدم قناعة المھیمة بالھکم طغنت به تسبیزاً بواسطه
وھللاھا أمام المھكمة الاتحادیة العلیا بموجب لاحتھما التسیزیة المؤرخة ٢٠١٢/١٢/١٨
ظنیة تلفھه للأسباب الوارده فیھا .

القرار

لدى التفتیق والتداول من المھكمة الاتحادیة العلیا وجد ان القرار الصادر من مھكمة القضاء
الإداری بحسبھ اضیمارة ٢٠١٢/١١/١١ قی/٢٨ المؤرخ ٢٠١٢/١١/٢٨ قد صدر باتاً
بالاستقاء الی التیذ (ثلاثاً) من المادة (٦) من قانون المحالقات غیر المتكتمة فی التییم
رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل بالقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ الیی تسلم علی :
(العضو المجلس الطعن بقرار إنهاء عضویته لدى مھكمة القضاء الإداری خلال (١٥)
خمسة عشر یوماً من تاریخ تیلفھه به ، وتیت المھكمة بالطعن خلال مدة (٣٠) ثلاثین یوماً
من تاریخ استلامھا الطعن ویكون قرارھا باتاً) . وعلیه فإن قرار مھكمة القضاء الإداری
المشار الیه والمطعون فیھ لا یقبل الطعن فیھ أمام المھكمة الاتحادیة العلیا
لأنھه قرر رد عریضة الطعن شكلاً وتعمین المھیمة رسم التسبیز وصدور القرار بالاتفاق فی
٢٠١٣/١٢/٢٥ .


الرتیس
مھدحت المھمودة


العضو
فازوق محمد السامی


العضو
جھنر لأمیر حسین


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم أحمد یابان


العضو
محمد صائب القاسمی


العضو
عزود صالح التیمی


العضو
میدھائل شھبون قس كور كیس


العضو
حسین أبو التمن